



ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.com>

**Prof. Abdelkader Abdel
Rahman El Saadi**

University of Sharjah, UAE

MP on the actor ((Term and Independence))

A B S T R A C

Keywords:

The independence of the MP from the actor:

The aim of this research is to identify a grammatical issue in which the old and late are discussed in terms of the term, and in terms of their independence by a grammatical section or their integration into another grammatical section. Old, or the term (deputy actor) as he called the late creativity of the son of the owner and Asthsana who came after him.

And then after the adoption of the term Does the deputy actor remains a separate independent Pope or integrated into the of the actor as some contemporary scholars see? This is what this research will address, to see the result in its conclusion, God willing.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05>

النائب عن الفاعل ((المصطلح والاستقلال))

أ.د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي / جامعة الشارقة الإمارات

الخلاصة

هدف هذا البحث الوقوف على قضية نحوية تجاذب الحديث فيها القديما والمتأخرون من حيث إطلاق المصطلح عليها، ومن حيث استقلالها بباب نحوي أو دمجها في باب نحوي آخر، تلكم هي قضية النائب عن الفاعل، هل يطلق عليه مصطلح (المفعول الذي لم يسم فاعله) كما أراده القدامى، أو مصطلح (نائب الفاعل) كما سماه المتأخرون إبداعاً من ابن مالك واستحساناً من لدن من جاء بعده.

ثم من بعد إقرار المصطلح هل يبقى نائب الفاعل باباً نحوياً مستقلاً أو يدمج في باب الفاعل كما يرى بعض الدارسين المعاصرين؟ هذا ما سيتناوله هذا البحث، لنرى النتيجة في خاتمته إن شاء الله تعالى.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اتبع جنده.

* Corresponding author: E-mail : adxxx@tu.edu.iq

أما بعد:

فإن هناك دعواتٍ من لدن علماء قامت تنادي بتجديد النحو وتيسيره، وقد اختلفت وجهات النظر في طبيعة ذلك التجديد والتيسير، فبعضهم دعا إلى تخليص النحو مما اختلط به من المسائل المنطقية التي يعنى بها علماء المنطق، وبعضهم نادى بعرض النحو ومساائله بأسلوب ميسر من حيث الجانب التطبيقي، لكن بعضهم ذهب في ندائه للتجديد إلى أبعد من ذلك، إذ دعا إلى إلغاء بعض الأبواب النحوية، ودمج بعضها بأبواب نحوية أخرى قريبة منها، كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو، والأستاذ الدكتور شوقي ضيف في كتابه: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى في كتابه: نحو التيسير، والأستاذ الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه، وكما فعل آخرون ممن تحدث عنهم الدكتور نعمة رحيم العزاوي في كتابه: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث. وكان من بين ما بحثه هؤلاء مسألة النائب عن الفاعل، هل يبقى باباً مستقلاً أم يدمج في باب الفاعل، ولكل وجهة نظر فيما ذهب إليه، وفي هذا البحث أريد تسليط الضوء على هذه القضية للوصول إلى نتيجة مبنية على أدلة وأسس علمية. ومن الله الإعانة والتوفيق.

أولاً: المصطلح :

أطلق جميع النحاة القدامى مصطلح " المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل الفاعل " " المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله" أو "مفعول ما لم يُسمَّ فاعله" على ما سمي فيما بعد (نائب الفاعل).
قال سيبويه:

" هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيدٌ وجلس عمرو ، والمفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل الفاعل فقولك : ضُربَ زيدٌ ويُضربَ عمرو " i
وقد استخدم الفراء مصطلح (ما لم يسم فاعله) أيضاً:

فقال في تفسير قوله تعالى: " وما أهل به لغير الله به" المائدة/3

(ما - في موضع رفع بما لم يسم فاعله) ii وفي تفسير قوله تعالى: " وما ذبح على النصب" المائدة/3 قال: "رفع بما لم يسم فاعله" iii وجاء في تفسير قوله تعالى : "وكذلك ننجي المؤمنين" الأنبياء/88 قوله تعالى: (وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - نجي بنون واحدة ونصب _ المؤمنين _ كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه)
iv

وجعل المبرد عنوان الحديث عنه بقوله: (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله) v
وقال ابن جني: "باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يُسمَّ فاعله " vi.
وقال عبد القاهر الجرجاني: "وفعل ما لم يُسمَّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، كقولك : ضُربَ زيد ، وأُعطيَ زيدٌ درهماً" vii

ومن القدامى الذين أطلقوا عليه هذا المصطلح أيضاً ابن السيد البطليوسي، وابن عصفور، وابن الحاجب، والرضي، ونسبه الخصري إلى الجمهور. viii
وظل هذا المصطلح متداولاً بينهم إلى أن جاء ابن مالك في القرن السابع الهجري فأطلق عليه مصطلح (نائب الفاعل) واستمر إلى يومنا هذا .

قال في التسهيل : " باب النائب عن الفاعل ، قد يترك الفاعل ..فينوب عنه جارياً مجراه في كل ما لهُ مفعول به " ix
وقال أبو حيان : " واصطلح ابن مالك على أن سَمِيَ هذا الباب باب النائب عن الفاعل " x
وقد استحسنت المتأخرون والمحدثون من النحاة هذا المصطلح وفضلوه على مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) لما يأتي:

1. إن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً إذا وجد في الكلام مفعول به، فإن لم يوجد المفعول به ناب عن الفاعل الطرف المتصرف أو المصدر أو الجار والمجرور كما هو مقرر في بابه، وهذه ليست مفعولاً.
2. إن قولهم: المفعول الذي لم يسم فاعله يعم المفعول الثاني في باب أعطى وكسا، نحو أعطى زيدٌ ديناراً، ف - ديناراً - مفعول لم يسم فاعله أيضاً، وهو غير مراد.
3. إن مصطلح نائب الفاعل أكثر اختصاراً من المفعول الذي لم يسم فاعله.

ثانياً : استقلال النائب عن الفاعل نحويًا:

يرى بعض المحدثين عدم جعل نائب الفاعل باباً مستقلاً ، واقترحوا دمجها في باب الفاعل ، وسنقف معهم في هذا الأمر بعرض ما استدلوا به ومناقشته .

أما النحاة القدامى فإن جمهورهم تحدثوا عن نائب الفاعل مستقلاً عن الفاعل ، لكن نسب الرضي في شرح الكافية إلى عبد القاهر الجرجاني والزمخشري القول بإطلاق مصطلح الفاعل على نائب الفاعل ، وكلامه يفهم أنهما يريان جعل نائب الفاعل منضوياً تحت باب الفاعل .

قال الرضي : " وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً " xi
لكني رأيت عبد القاهر الجرجاني قال : " وفعل ما لم يُسمَّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولك : ضُربَ زيد ، وأُعطيَ زيدٌ درهماً " xii والزمخشري قال : " ومن أصناف الفعل المبني للمفعول ، هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه ، وأسند إليه معدولاً عن صيغة - فَعَلَ - إلى - فَعُلَ - ، ويسمى : فعل ما لم يُسمَّ فاعله " xiii
وهذان النصان يدلان على أنهما فرقا بين الفاعل ونائب الفاعل الذي سمي به : المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، ومقتضاه أنهما لا يريان دمجهما . وقد أكد هذا شارحاً كلام الجرجاني والزمخشري حينما بيّنا أن نائب الفاعل غير الفاعل :
قال البعلي في شرحه كلام الجرجاني : " الكلام على فعل ما لم يُسمَّ فاعله ...وهو كل فعل حذف فاعله وأسند إلى غيره كما

وقال ابن يعيش في شرح كلام الزمخشري : " اعلم أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه على فعل صيغ له على طريقة - فُعل - ، ويجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة " xv
 فأقرار نائب الفاعل لدى الزمخشري يمكن أن يفهم من قوله عن الفعل: المبني للمفعول ، وقوله : فعل ما لم يُسمَّ فاعله ، فقد أشار ابن يعيش إلى أن -- ما - موصولة بمعنى - الذي - والتقدير : فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وبهذا ندرك أن الزمخشري يسمي نائب الفاعل: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أما ما ذكره ابن مالك من أنه سماه فاعلاً ثم اضطر إلى تسميته مفعولاً ، وهل ورد في كلام الزمخشري أنه يسميه - فاعل ما لم يُسمَّ فاعله - فلم يظهر ذلك صراحة " xvi
 وقد عقب الرضي على كلام الجرجاني والزمخشري الذي قد يفهم منه أنهما يريان نائب الفاعل هو الفاعل ، فعذ إطلاق الفاعل على نائب الفاعل إنما هو مصطلح لفظي وليس مصطلحاً دلاليّاً ، بدليل أنهم قالوا في تعريف الفاعل : (على جهة قيامه به) ، إذ إن هذا القيد يخرج نائب الفاعل من دلالة الفاعل . xvii
 وأما المحدثون :

فقد ذهب بعضهم إلى القول بدمج نائب الفاعل في باب الفاعل . منهم إبراهيم مصطفى الذي نقل عنه قوله نعمة العزوي : " فأما الأبواب التي أدمج بعضها في بعض فهي أبواب : المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل " xviii
 وقد علل إبراهيم مصطفى رأيه هذا بقوله: "لأن حكمها الرفع ولأننا إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً" xix

ومنهم مهدي المخزومي الذي قال : " ولكننا نخالف القدماء فنزعم أن المسند إليه في كلٍ منهما نوع واحد ، لأن كلاً منهما مرفوع ، ولأن كلاً منهما مسند إليه ، ولأن كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ، وهم يصرحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من أحكام ينطبق على النائب عن الفاعل ، والفرق بين الفاعل والنائب عنه إنما يكون في بناء فعله. " xx

وحين تحدث المخزومي عن مضمون كتابه " في النحو العربي - قواعد وتطبيق " قال :
 " هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبرراً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليس من طبيعته ولا من منهجه ... وخطت فصولاً من حقها أن تختلط وتكون فصلاً واحداً ، لأنها من واحد واحد ، كباب الفاعل وباب النائب عن الفاعل ، فيما في حقيقة الأمر باب واحد " xxi
 ومنهم إبراهيم السامرائي الذي قال :

" وعندي أن النائب عن الفاعل والفاعل مادة واحدة وكلاهما مسند إليه ، وليس الفعل الذي أسموه ب- - المبني للمجهول - إلا بناء من أبنية الفعل ، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين - كُسِرَ - وانكسر - " xxii
 ويبدو لي - والله أعلم - أن بقاء النائب عن الفاعل باباً مستقلاً غير مدموج في باب الفاعل هو الأولى ، لما سأذكره في مناقشة أدلة الداعين إلى دمج في باب الفاعل ، وما يليها من أدلة تقوي بقاءه باباً نحوياً مستقلاً .
 مناقشة أدلة القائلين بدمجه في باب الفاعل :

1 - قالوا: إن نائب الفاعل مرفوع كالفاعل .
 وهذه حجة مردودة ، إذ المرفوعات متعددة ، فهل كلها تدمج في باب الفاعل ، أو في باب واحد ؟
 2 - قالوا :نائب الفاعل مسند إليه كالفاعل .
 وهذه حجة مردودة أيضاً ، إذ المبتدأ مسند إليه ، واسم كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها مسند إليها أيضاً ، فهل تدخل كلها في باب الفاعل ، أو تدمج في باب واحد .
 3 - قالوا :إن الفعل يؤنث لنائب الفاعل كما يؤنث للفاعل .

وهذه مردودة أيضاً ، لأن الخبر يؤنث لتأنيث المبتدأ ، فهل يسمى الخبر مبتدأ ؟
 4 - ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن سيبويه لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل .
 وهذا سهو منه ، لأن سيبويه فرّق بينهما ، إذ قال : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ، فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل " xxiii
 ولعل سهو المخزومي نشأ من قوله: (فالفاعل والمفعول في هذا سواء) فظن أنه يعني أن نائب الفاعل هو الفاعل ، والحقيقة أن سيبويه أراد التسوية بين الفاعل ونائبه في كون كل واحد منهما مسنداً إليه ومرفوعاً ، لا في كونها باباً واحداً . ولذلك قال أبو البركات الأنباري: (فإن قيل: فلم كان لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل: لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرفع الفاعل) xxiv

5 - نقل عن عبد القاهر الجرجاني والزمخشري أنهما أطلقا على نائب الفاعل مصطلح الفاعل ، وقد سبق القول إنهما أطلقا مصطلح الفاعل على نائب الفاعل لفظاً وليس دلالة .
 6- جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائب الفاعل .
 والجواب عن ذلك:

أن تعميم النحاة هذا الحكم هو من باب الحكم بالأكثر ، إذ قد يحكم على الكلّ بحكم الأكثر ، ونائبُ الفاعل أخذ أكثر أحكام الفاعل وليس كلها ، ومن تلك الأحكام ما ذكره المحدثون في حججهم من الرفع ، والإسناد إليه ، وتأنيث الفعل له وأحكام أخرى . وتشابه أمرين في بعض الأحكام لا يعني أنهما أصبحا شيئاً واحداً . بل هناك أحكام أخرى خالف فيها نائبُ الفاعل الفاعل .
 منها:

أ - أن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية واللازمة بغير شروط ، ونائب الفاعل الأصل فيه أن يأتي مع الأفعال المتعدية

ولا يأتي مع اللازمة إلا بشروط، وهي أن يكون مع ذلك الفعل اللازم ظرف أو مصدر، ويشترط فيهما أن يكونا مختصين متصرفين، مثل: صيّم يوم الخميس، جُلسَ جلوس طويلاً، فإن لم يوجد اشتراط وجود جار ومجرور، مثل: جُلسَ على الكرسي. وذلك مفصّل في كتب النحو.

ب- أن الفاعل لا يقع إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً، ونائب الفاعل يكون ظرفاً وجاراً ومجروراً - كما ذكرت - إذا لم يوجد اسم مفعول به ينوب عن الفاعل.

ج- الفاعل إذا قدم على فعله أعرب مبتدأ على رأي جمهور النحاة، أما نائبُ الفاعل فإنه إذا قَدِمَ على فعله وهو جار ومجرور مثل: في الجامعة دُرِسَ لا يجوز إعرابه مبتدأ.

د- الفاعل يرفع بعوامل كثيرة: الفعل - اسم الفعل - المصدر - المشتقات.

أما نائب الفاعل فلا يرفع إلا بالفعل، واسم المفعول، والاسم المنسوب.^{xxv}

مثل: - حُمِدَ اللهُ

-محمّد محمودة سيرته

-خالد عراقيةً جنسيته

7- قالوا: لا فرق بين بناء الفعل -فُعِلَ- الذي يكون لنائب الفاعل، وبناء الفعل -انفعل- الذي يكون للفاعل، مثل:

كُسِرَ الزُّجَاجُ

انكسَرَ الزُّجَاجُ

إذ كلاهما مسند إليه فعل الكسر، وكلاهما لا إرادة له ولا اختيار لأن كلاً منهما قام بالفعل اضطراراً.

والجواب عن هذا: 1

أ- أن دلالة - انفعل- غير دلالة - فُعِلَ-، ف -انفعل- يدل على الاندفاع الذاتي للقيام بالحدث، أما -فُعِلَ- فإنه يفيد أن فاعلاً غير معروف قام بالفعل أو العمل.

فإذا قلنا: اندفع فلان إلى العمل، كان ذلك من دافع غير معروف دفعه إلى العمل.

وقد جاء ذلك واضحاً في القرآن الكريم:

كما في قوله تعالى: (إذا انبعث أشقاها) الشمس 12 وقوله: (ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون) المؤمنون 100

فالأشقى انبعث ذاتياً لقتل ناقة صالح، ولكنّ الناس في بعثهم ليوم القيامة هناك باعث لم يذكر يبعثهم.

ب- الفعل -فُعِلَ- قد يكتفي بالدلالة بالجار والمجرور أو الظرف، مثل:

قوله تعالى: (ولمّا سقَطَ في أيديهم الأعراف 149

(ونفخ) في (الصور) الزمر 68

أما -انفعل- فإنه لا

إذ لا يقال: اندحر في المعركة.

بل إن ما يأتي على وزن -انفعل- يمكن بناؤه للمجهول: اندفَع إلى

وقد ورد ذلك في الحديث الآتي:

(فقال رجل يا رسول الله، أ رأيت إن أكرهت حتى يُنطَلَقَ بي إلى أحد الصّفين أو إحدى الفئتين)^{xxvi}

8- إذا كان نائب الفاعل قد أشبه الفاعل في كثير من أحكامه فلا يعني ذلك أنه شاركه في جميع أحكامه، إذ لا يشترط في تشبيه شيء بشيء أن يكون المشبه قد أخذ جميع صفات المشبه به، ولا أن يطلق عليه اسمه حقيقة، إلا من باب المبالغة.

9- إن معنى الجملة قد يتغير لدى الإسناد إلى الفاعل ونائب الفاعل، فالفعل مع الفاعل واقع منه أو متصف به كقولنا:

دَرَسَ خالد، و عِلِمَ خالدٌ

فخالد وقعت منه الدراسة، واتصف بالعلم.

أما مع نائب الفاعل فإن الفعل يكون واقعاً عليه، إذ قولنا: كُتِبَتِ المحاضرة ،

يدلّ على أن الكتابة وقعت على المحاضرة، لأن أصلها مفعول به، إذ أصل الجملة: كتب الطالب المحاضرة، ولم يتغير المعنى

حين ناب المفعول به عن الفاعل، إنما الذي اكتسبه نائبُ الفاعل بعض الأحكام الإعرابية من حيث الرفع، وإسناد الفعل إليه

من حيث التركيب اللفظي لا من حيث المعنى، وتأنيت الفعل معه، وتغيير صورة الفعل من حيث الحركات.

وخذ مثلاً قوله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيام) البقرة 183

والأصل: كتب الله عليكم الصيام.

فهل يمكن أن يجعل -الصيام- فاعلاً قد وقعت منه الكتابة أو اتصف بها؟

10- مما هو مقرر في النحو أن نائب الفاعل يكون في الجملة بعد حذف الفاعل، وذكر النحاة أسباباً تدعو إلى حذف الفاعل، وهذا يعني أنه لم يعد يوجد في الجملة فاعل، وإذا لم يوجد في الجملة فاعل فلا بد من أن يكون المذكور نائباً عنه بموصافاته

الخاصة به، ثم إذا عددنا نائب الفاعل فاعلاً لم تتحقق الأسباب التي من أجلها يحذف الفاعل.

11- صورة الفعل ماضياً أو مضارعاً تتغير من حيث الحركات مع نائب الفاعل، وهذا التغيير يرمز إلى أن المسند إليه تغير

أيضاً، فإذا عددنا نائب الفاعل فاعلاً انتفتت الحكمة من تغيير حركات الفعل.

(12) هناك أفعال ملازمة للبناء على المجهول، ولا يمكن أن يكون ما بعدها فاعلاً، مثل:

غنيث بكذا - أغمي عليه - جُن الرجل.
قال العكبري: (من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل، كقولك: غنيث بحاجتك، ونُفسِ المرأة، وجُنَّ الرَّجُلُ)^{xxvii}

وما تقدّم من آراء كانت لبعض الباحثين المحدثين الذين يرون حذف باب نائب الفاعل ودمجه في باب الفاعل. ثم وجدت بعد ذلك عبد المتعال الصعيدي يدعو في سنة 1947م إلى إلحاق نائب الفاعل بباب المفعول به في كتابه (النحو الجديد)، وعدّ إعراب النائب عن الفاعل مفعولاً به أولى من إعرابه نائب فاعل، معللاً ذلك بأنه لاحظ له من المعنى، إذ هو في أصل معناه مفعول به ولم يتغيّر الأسلوب إلا بحذف الفاعل، وقد بقي المفعول به على حاله مع تغيير إعرابه من نصب إلى رفع.^{xxviii} والجواب عن هذا: أن نقول:

هناك أبواب نحوية أخرى تحمل الأمثلة فيها معاني محددة، بحثت في أبواب غير أبوابها، كالتمييز الذي هو فاعل في المعنى، فهل يدخل هذا في باب الفاعل؟ فالتمييز المحوّل قد يأتي محوّلًا عن فاعل، مثل قوله تعالى: (واشتعل الرأسُ شيباً) والأصل: اشتعل شيب الرأس.

وكالتمييز الواقع بعد -أفعل- التفضيل، مثل: أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً. إذ المعنى: علا منزلك وكثر مالك.^{xxix}

13- أجاز النحاة وقوع الجار والمجرور نائباً عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به ينوب عنه، كقوله تعالى: (ولَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ) الأعراف/ 149، ونحو: سير يزيد، ومُرٌّ بعمره، على خلاف بينهم في تعيين ذات النائب عن الفاعل، هل هو المجرور فقط، كما يرى جمهور البصريين^{xxx}، أو مجموع الجار والمجرور كما هو ظاهر كلام ابن جني، وابن مالك وآخرين.^{xxxi}

وإجازتهم وقوع الجار والمجرور نائباً عن الفاعل واقعة فيما إذا كان حرف الجر أصلياً وليس زائداً، ولم نجد أحداً منهم أجاز وقوع الفاعل جاراً ومجروراً بحرف أصلي، بل أجازوا ذلك إذا كان حرف الجر زائداً، كقوله تعالى: (أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير) المائدة:19.

فعدم إجازتهم وقوع الفاعل مجروراً بحرف جر أصلي، وإجازتهم وقوع نائب الفاعل جاراً ومجروراً بحرف أصلي يقوي استقلال نائب الفاعل وعدم إلحاقه بباب الفاعل.

14- إنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة حين بحث موضوع نيابة الجار والمجرور عن الفاعل لم يقر إغناء باب النائب عن الفاعل ولا دمجها في باب الفاعل، إنما قرر أن الفعل المبني للمجهول إذا لم يكن بعده إلا جار ومجرور يستغني بصيغته عن نائب الفاعل، اتفاقاً مع رأي النحاة الذين لم يجيزوا نيابة الجار والمجرور والظرف غير المتصرف عن الفاعل. جاء في أصول اللغة للقرارات التي صدرت عن المجمع، بعد عرض آراء النحاة المجيزين والممانعين لنيابة الجار والمجرور عن الفاعل:

((وأولى من ذلك وأكثر سداداً أن نقول - مع الفعل المبني للمجهول حين لا يكون إلا جار ومجرور -: ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف، مثل: لا يُخشى عليه، لا يُحتاج إليه، إنه استغني بصيغته عن نائب الفاعل، وواضح من كل ما قدمت أن الفعل المبني للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته - حينئذٍ - تغنيه عن نائب الفاعل، وبذلك يمكن وضع القاعدة التالية:

يستغني الفعل المبني للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار (ومجرور))^{xxxii}

وفي هذه الحالة يكون نائب الفاعل قد أشبه الفاعل مع بعض الأفعال في استغنائها عنه، مثل: طالما، قلماً. إذ هي أفعال استغنت عن فاعلها.^{xxxiii}

وقد ذهب الأستاذ خالد العصيمي في دراسته للقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة إلى تأييد رأي الذاهبين إلى جعل الجار والمجرور هو نائب الفاعل ولم ينجح إلى القول بحذف نائب الفاعل، فقال: (والذي أراه أن أقرب الأقوال للصحة قول من يقول: إن نائب الفاعل هو مجموع الجار والمجرور؛ لتلازمهما أبداً، أما القول بحذف النائب عن الفاعل والاستغناء عنه فغير صحيح؛ لأنه عمدة في جملته، ولم يقل أحد من العلماء بجواز حذفه في هذا الموضوع)^{xxxiv}

15. ليست اللغة العربية وحدها التي يكون فيها نائب الفاعل باباً مستقلاً، بل هناك لغات أخرى تتعامل معه مستقلاً كاللغة الإنكليزية مثلاً، إذ تقسم الجمل في اللغة الإنكليزية من حيث البناء إلى قسمين:

1. المبني للمعلوم: عندما يكون الاسم الذي يسبق الفعل هو الفاعل.
2. المبني للمجهول: عندما يكون الاسم الذي يسبق الفعل هو الذي وقع عليه الفعل ولكنه يحتل موقع الفاعل من حيث ترتيب المفردات في الجملة.

وقد لا يكون هو الفاعل الذي قام بالفعل، ولكنه يسمى فاعلاً subject من حيث الإسناد إليه. مثال توضيحي:

المبني للمعلوم: The boy ate the apple
Subject verb object

↙ The apple was eaten
مفعول به xxxv فعل

ويستخدم النائب عن الفاعل في اللغة الانكليزية عندما يراد التركيز على المفعول به أكثر من الفاعل إذ تعطي صيغة المبني للمجهول فرصة بأن لا نذكر الشيء أو الشخص المسؤول عن حدوث الفعل.
وهذا مثال على ذلك:

المبني للمجهول في الزمن المضارع البسيط ...

All my friends like my sister. (active) (جملة المبني للمعلوم)
My sister is liked by all my friends. (passive) (جملة المبني للمجهول)

(All my friends) الفاعل و (like) الفعل و (my sister) المفعول به في جملة المبني للمعلوم .
(My sister) هو نائب الفاعل و (is) فعل الكينونة المساعد و (liked) التصريف الثالث للفعل (like) و (by) حرف الجر الذي يسبق الفاعل و (all my friends) هو الفاعل في جملة المبني للمجهول .
لتحويل الجملة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول يتبع الآتي ...

يوضع المفعول به (object) في بداية الجملة ، وقد يكون المفعول به كلمة واحدة او عدة كلمات . اذا كان الفعل (المبني للمعلوم) في حالة المضارع ، يوضع أحد أشكال فعل الكينونة (be) لكي يطابق نائب الفاعل ، إذ تستخدم (am) مع (I) وتستخدم (is) مع نائب الفاعل المفرد وتستخدم (are) مع نائب الفاعل الجمع . ثم يحول الفعل إلى التصريف الثالث (اسم المفعول) . ثم توضع تكلمة الجملة ان وجدت . ثم أخيراً يوضع الفاعل في نهاية الجملة فاذا كان الفاعل (في المبني للمعلوم) مهماً ، نذكره بعد حرف الجر (by) واذا كان غير مهم نحذفه . المبني للمجهول في زمن المضارع المستمر ...

She is reading the book. (active)
The book is being read. (passive)

(She) الفاعل و (is reading) الفعل في زمن المضارع المستمر و (the book) المفعول به في جملة المبني للمعلوم .
يتم تكرار نفس الخطوات مع مراعاة ما يأتي :

اذا كان زمن الفعل هو المضارع المستمر اي مكون من (فعل مضاف له be+ ing) ، فلتحويل الجملة إلى المبني للمجهول تتبّع القاعدة الآتية ...

توضع (is) او (are) حسب نائب الفاعل ثم يتبع بـ (being) ثم التصريف الثالث للفعل ثم التكلمة ... والخ
التكلمة + التصريف الثالث للفعل + (is + being) ، (are) + نائب الفاعل

المبني للمجهول في زمن المضارع التام ...

I have lost the key of the car. (active)
The key of the car has been lost. (passive)

يوضع المفعول به (object) في بداية الجملة ، وقد يكون المفعول به كلمة واحدة او عدة كلمات . اذا كان الفعل (المبني للمعلوم) في حالة المضارع التام ، يوضع (has) او (have) حسب نائب الفاعل حيث تستخدم (has) مع نائب الفاعل المفرد وتستخدم (have) مع نائب الفاعل الجمع أو مع الضمير (I) ثم يوضع التصريف الثالث لفعل الكينونة وهو (been)

ثم يوضع الفعل كما هو في حالة التصريف الثالث (اسم المفعول)
ثم نضع تكلمة الجملة ان وجدت .

ثم أخيراً يوضع الفاعل في نهاية الجملة فاذا كان الفاعل (في المبني للمعلوم) مهماً ، نذكره بعد حرف الجر (by) واذا كان غير مهم

المبني للمجهول في الزمن الماضي البسيط ...

My friends gave me a fine birthday present. (active)
I was given a fine birthday present by my friends. (passive)

(My friends) هو فاعل الجملة و (gave) فعل الجملة و (me) المفعول به و (a fine birthday present) تكلمة الجملة في جملة المبني للمعلوم .

(I) هو نائب الفاعل و (was) هو الفعل المساعد و (given) هو التصريف الثالث للفعل (give) و (a fine birthday present) تكلمة الجملة و (by) هو حرف الجر الذي يسبق الفاعل (my friends) هو فاعل الجملة في المبني للمجهول .

يوضع المفعول به (object) في بداية الجملة ، وقد يكون المفعول به كلمة واحدة او عدة كلمات .
اذا كان الفعل (المبني للمعلوم) في حالة الماضي ، يوضع أحد أشكال فعل الكينونة (be) لكي يطابق نائب الفاعل ، إذ

تستخدم (was) مع نائب الفاعل المفرد والضمير (I) وتستخدم (were) مع نائب الفاعل الجمع .
ثم يحول الفعل إلى التصريف الثالث (اسم المفعول)

ثم توضع تكلمة الجملة ان وجدت .

ثم أخيراً يوضع الفاعل في نهاية الجملة فاذا كان الفاعل (في المبني للمعلوم) مهماً ، يذكر بعد حرف الجر (by) واذا كان غير مهم نحذفه .
xxxvi

فقد بان من خلال هذا العرض أن نائب الفاعل في اللغة الانكليزية بكل التقلبات التي مرت باب مستقل غير مندرج في باب الفاعل.

ومن خلال ما تقدم عرضه يكون نائب الفاعل بابا من الأبواب النحوية مستقلا بذاته، ولا يدمج في باب الفاعل، لأن له حالات لا يمكن أن تكون في الفاعل ، مع اتفاقنا على أنه يشبه الفاعل في كثير من أحكامه.

الخاتمة

أبرز ما توصل إليه هذا البحث:

1. إن مصطلح (النائب عن الفاعل) أدق من مصطلح (المفعول الذي لم يسم فاعله)، لأن الفاعل قد ينوب عنه غير المفعول به من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور، ولأن المفعول الثاني في باب أعطى وكسا هو أيضاً مفعول لم يسم فاعله إذا قلنا أعطي زيد درهماً. مع أنه غير مراد في هذا الباب.
2. جمهور النحاة القدامى بحثوا النائب عن الفاعل باباً نحويًا مستقلاً، وذهب بعض المحدثين إلى دمج في باب الفاعل لاشتراكهما في كون كل واحد منهما مسنداً إليه. وما توصل إليه هذا البحث هو بقاء نائب الفاعل باباً نحويًا مستقلاً.
3. إن من أطلق على نائب الفاعل لفظ الفاعل من القدامى، كعبد القاهر الجرجاني والزمخشري، إنما أراد الاصطلاح اللفظي وليس الاصطلاح الدلالي.
4. إذا كان نائب الفاعل مشاركاً للفاعل في كثير من الأحكام فإن ذلك لا يعني أنه مشارك له في جميع أحكامه.
5. لما يصدر قرار من مجمع اللغة العربية في القاهرة بدمج باب نائب الفاعل بباب الفاعل، بل تحدث المجمع عن مسائل تتعلق بنائب الفاعل وهو باب نحوي مستقل.
6. ليست اللغة العربية وحدها التي يكون فيها نائب الفاعل مستقلا غير مدموج في باب الفاعل ، بل هي سنة متبعة في أكثر اللغات القديمة والحديثة ، وقد ضربنا مثلا لذلك باللغة الإنكليزية.

الهوامش

- سيبويه: عمرو، الكتاب، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، 1420 هـ - 1999 م، دار الكتب العلمية، بيروت، 67/1ⁱ
- الفراء: يحيى، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط2، 1980 م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 301/1.ⁱⁱ
- المصدر نفسه.ⁱⁱⁱ
- المصدر نفسه، 210/2^{iv}
- المبرد: محمد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط1، 1420 هـ - 1999 م، دار الكتب العلمية - بيروت، 361/2.^v
- ابن جنبي: عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، ط1، 1421 هـ - 2001 م، دار الأمل، إربد، الأردن، ص 18.^{vi}
- الجرجاني: عبد القاهر، الجمل، ضمن كتاب: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد أبو الفتح البعلبي، تحقيق: ممدوح خسارة، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1423 هـ - 2002 م، 218/1.^{vii}
- البطليوسي: ابن السيد، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، 1980 م، ص 208.^{viii}
- ابن عصفور: علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو صباح، 1402 هـ - 1982 م، 531/1.^{ix}
- الرضي: محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، 1421 هـ - 2000 م، عالم الكتب، القاهرة، 210/1.
- الخضري: محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة عيسى النابلي الحلبي، 167/1.
- ابن مالك: محمد، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، ط1، 1422 هـ - 2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت، 57/2.^x
- أبو حيان: يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، 1418 هـ - 1998 م، مكتبة الخانجي، القاهرة، 3/ 1325.
- رضي الدين: محمد الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، ط1، 1421 هـ - 2000 م، عالم الكتب، القاهرة، 180/1.^{xi}
- الجرجاني: عبد القاهر، الجمل، 218/1.^{xii}
- الزمخشري: محمود، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، 1425 هـ - 2004 م، دار عمار، عمان، الأردن، ص 259.^{xiii}
- البعلبي: محمد، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، 218/1.^{xiv}
- ابن يعيش: يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، 1422 هـ - 2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت، 306/4.^{xv}
- الغامدي: سعد، مسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك، ط1، 1430 هـ - 2009 م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 39.^{xvi}
- رضي الدين: محمد، شرح الكافية، 180/1.^{xvii}
- الغزالي: نعمة، في حركة تجديد النحو، ص 73.^{xviii}
- مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ط1، 1959 م، ص 54.^{xix}
- المخزومي: مهدي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ط1، 1964 م، بيروت، ص: 45 - 47.^{xx}

- xxi المخرومي : مهدي، في النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج الحديث ، ط1 ، 1966 م ، ص: 16 - 15 .
- xxii السامرائي : إبراهيم، النحو العربي - نقد وبناء ، ط1 ، 1418 هـ - 1997 م ، دار البيارق ، بيروت، ودار عمار، عمان - الأردن ، ص100
- xxiii سيبويه: عمرو، الكتاب، 67/1
- xxiv الأنباري: عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: بركات هبود، ط1، 1420 هـ - 1999 م، شركة دار الأرقم، بيروت، ص85.
- xxv السامرائي: فاضل، تحقيقات نحوية، ط1، 1421 هـ. 2001 م، دار الفكر، عمان الأردن، ص 7-13.
- xxvi النيسابوري: مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: أحمد زهوة وأحمد عناية، ط1، 1425 هـ-2004 م، دار الكتاب العربي، بيروت، ص118، حديث رقم 7250.
- xxvii العكبري: أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط1، 1421 هـ-2000 م، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ص269.
- xxviii الصعيدي: عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، 1947 م، ص31، نقله عنه: نعمة العزازي في حركة تجديد النحو، ص85.
- xxix ابن عقيل: عبد الله، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1419 هـ - 1998 م، المكتبة العصرية، بيروت، 604/1.
- xxx السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، طبعة 1421 هـ - 2001 م، عالم الكتب، القاهرة، 269/2.
- xxxi ابن جني: عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، ط2، دار الأمل، إربد - الأردن، ص18.
- ابن مالك: محمد، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق السيد، ط1، 1422 هـ - 2001 م، بيروت، 58/2.
- xxxi مجمع اللغة العربية: في أصول اللغة، تقديم ومراجعة: أحمد مختار عمر، ط1، 1424 هـ - 2003 م، مجمع اللغة العربية في القاهرة، 271/4.
- xxxi المصدر نفسه، 259/4.
- xxxiv العصيمي: خالد، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين، ط1، 1423 هـ / 2002 م، دار التدمرية، الرياض - السعودية ، ص156.

xxxvi Mourad%20boumhid%20/file:///C:

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن جني: عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، ط1421، هـ- 2001 م ، دار الأمل، إربد - الأردن.
3. ابن عصفور: علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو صباح، 1402 هـ - 1982 م.
4. ابن عقيل: عبد الله، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1419 هـ-1998 م، المكتبة العصرية، بيروت، 604/1.
5. ابن مالك: محمد، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، ط1، 1422 هـ - 2001 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

6. ابن يعيش: يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، 1422هـ/2001م، دار الكتب العلمية - بيروت.
7. أبو حيان: يوسف، ارتشاف الصُّرْب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، 1418هـ - 1998 م ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
8. الأنباري: عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: بركات هبود، ط1، 1420هـ - 1999م، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
9. البطليوسي: ابن السيد، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
10. البعلي: محمد أبو الفتاح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح خسارة، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1423هـ - 2002 م.
11. الجرجاني: عبد القاهر، الجمل، ضمن كتاب: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد أبو الفتاح البعلي، تحقيق: ممدوح خسارة، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1423هـ - 2002 م.
12. الخضري: محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
13. الرضي: محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، 1421هـ - 2000م، عالم الكتب، القاهرة.
14. الزمخشري: محمود، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، 1425هـ - 2004 م، دار عمار، عمان - الأردن.
15. السامرائي: إبراهيم، النحو العربي - نقد وبناء، ط1، 1418هـ - 1997 م، دار البيارق، بيروت، ودار عمار، عمان - الأردن.
16. السامرائي: فاضل، تحقیقات نحویة، ط1، 1421هـ. 2001م، دار الفكر، عمان الأردن
17. سيوييه: عمرو، الكتاب، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، 1420هـ - 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. السيوطي: عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، طبعة 1421هـ - 2001م، عالم الكتب، القاهرة.
19. الصعدي: عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، 1947م.
20. العزاوي: نعمة، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - 1995م.
21. العصيمي: خالد، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعًا ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين، ط1، 1423هـ / 2002م، دار التدمرية، الرياض - السعودية.
22. العكبري: أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط1، 1421هـ-2000م، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.
23. الغامدي: سعد، مسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك، ط1، 1430هـ - 2009 م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

-
24. الفراء: يحيى، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط2، 1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
25. المبرد: محمد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، ط1420، 1هـ - 1999م، دار الكتب العلمية - بيروت.
26. مجمع اللغة العربية: في أصول اللغة، تقديم ومراجعة: أحمد مختار عمر، ط1، 1424هـ - 2003م، مجمع اللغة العربية في القاهرة.
27. المخزومي: مهدي، في النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج الحديث، ط1، 1966 م
28. المخزومي: مهدي، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ط1964، 1م، بيروت .
29. مصطفى: إبراهيم، إحياء النحو، ط1959 م .
- النيسابوري: مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: أحمد زهوة وأحمد عناية، ط1، 1425هـ-2004م، دار الكتاب العربي، بيروت.